الأمم المتحدة

A/63/539

الجمعية العامة

Distr.: General
12 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

أود أن أشاطركم الاطلاع على نتائج المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واستضافته حكومة غانا في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وبرنامج عمل أكرا المرفق (انظر المرفق) الذي اتفق عليه المنتدى يوفر للجهات المانحة وللبلدان النامية تدابير محددة تكفل التعجيل بتحقيق الالتزامات المكرسة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ويؤكد برنامج العمل على مجالات حاسمة الأهمية مثل تعزيز قيادة البلدان للعمليات الإنمائية الخاصة بها، والاستثمار في القدرات المؤسسية والبشرية، والشفافية والمساءلة، وتحسين شروط المعونة وتكاليف المعاملات. ولذا، فإنه يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية كما يجسدها توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

وقد نجح كل من الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قُدما

201108 171108 08-60027 (A)

من أجل تحقيقها''، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، اللذين عقدا كلاهما في أيلول/سبتمبر الماضي، في إبراز نتائج منتدى أكرا. وبناء على طلب أنخيل غوريا الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مساعدتكم الكريمة في إتاحة هذه الرسالة ومرفقها للدول الأعضاء ونحن نستعد لمؤتمر المتابعة الدولي المقبل المعني باستعراض تنفيذ توافق مونتيري لتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

برنامج عمل أكرا

(أقر في المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، أكرا، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

أقر وزراء البلدان النامية والبلدان المانحة المسؤولون عن تعزيز التنمية ورؤساء المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية البيان التالي في أكرا، غانا، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بهدف تعجيل وتعميق تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢ آذار/مارس ٢٠٠٥).

هذه فرصة سانحة

١ - إننا ملتزمون بالقضاء على الفقر وتعزيز السلام والرخاء عن طريق بناء شراكات أكثر قوة وفاعلية تمكن البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية.

٢ - لقد تحقق قدر من التقدم. فمنذ خمسة عشر عاما كان اثنان من كل خمسة أشخاص يعيشان في فقر مدقع؛ أما اليوم فقد خُفضت هذه النسبة إلى شخص واحد في كل أربعة أشخاص. ومع ذلك، لا يزال ١,٤ بليون نسمة - معظمهم من النساء والفتيات - يعيشون في فقر مدقع[(١)]، ولا يزال الحصول على مياه الشرب المأمونة والرعاية الصحية مشكلة كبرى في كثير من أرجاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات العالمية الجديدة - من ارتفاع أسعار الأغذية والوقود إلى تغير المناخ - تهدد بتقويض التقدم الذي أحرزته بلدان كثيرة في مكافحة الفقر.

٣ - وعلينا أن تحقق المزيد من التقدم إذا كان لجميع البلدان أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. والمعونة ليست سوى عنصر واحد في المشهد الإنمائي. فالديمقراطية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ورعاية البيئة هي المحركات الرئيسية للتنمية في البلدان كافة. ومعالجة أوجه عدم المساواة في الدخل والفرص داخل البلدان وفيما بين الدول أمر جوهري للتقدم العالمي. وتعد المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والاستدامة البيئية بمثابة لبنات رئيسية لها أثرها الدائم على حياة وإمكانات الفقراء من نساء ورجال وأطفال. ومن الحيوي أن تعالج جميع سياساتنا هذه القضايا بطريقة أكثر اتساما بالطابع المنهجي وبالاتساق.

---

(١) تستند هذه الأرقام إلى دراسة أجراها مؤخرا البنك الدولي تبين أن خط الفقر يقصد به الذين يعيشون على ١,٢٥ دولار في اليوم بأسعار عام ٢٠٠٥.

٤ - وفي عام ٢٠٠٨، ستساعدنا ثلاثة مؤتمرات دولية على الإسراع بوتيرة التغيير وهي: المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المعقود في أكرا، واجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، في نيويورك، والاجتماع المعني بمتابعة تمويل التنمية، في الدوحة. ونحن اليوم في أكرا نتقدم المسيرة، يوحدنا السعي إلى بلوغ هدف مشترك هو: تسخير كل إمكانات المعونة لتحقيق نتائج إنمائية دائمة.

إننا نتقدم ولكن ليس بالقدر الكافي

٥ - لقد اعتمدنا في آذار/مارس ٢٠٠٥، في ضوء الدروس المستفادة من نجاحاتنا وإخفاقاتنا السابقة في مجال التعاون الإنمائي والاستناد إلى إعلان روما المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠٠٣، مجموعة طموحة من الإصلاحات ضمّنّاها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ففي إعلان باريس، اتفقنا على إقامة شراكة أصيلة تتولى فيها البلدان النامية بشكل واضح المسؤولية عن العمليات الإنمائية الخاصة بها. واتفقنا أيضا على أن نكون مسؤولين أمام بعضنا بعضاً عن تحقيق نتائج إنمائية ملموسة. وها نحن، بعد انقضاء ثلاث أعوام ونصف العام، نجتمع من جديد في أكرا لاستعراض التقدم المحرز والتصدي للتحديات التي تواجهنا الآن.

٦ - وتوضح الأدلة أننا نتقدم، ولكن ليس بالقدر الكافي. إذ يبين تقييم أُجري مؤخرا أن إعلان باريس قد أوجد زخما قويا يسعى إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها البلدان النامية والجهات المانحة معا على أرض الواقع. وتفيد الدراسة الاستقصائية الرصدية لعام ٢٠٠٨ أن عددا كبيرا من البلدان النامية قد حسّنت إدارتها للأموال العامة. وما برحت البلدان المانحة، بدورها، تحسّن التنسيق على المستوى القطري. ومع ذلك، فإن وتيرة التقدم تعد شديدة البطء. وما لم تُنفذ إصلاحات إضافية وأعمال أسرع إيقاعا، فإننا لن نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا وتحقيق أهدافنا في مجال تحسين نوعية المعونة بحلول عام ٢٠١٠.

سنتخذ تدابير للإسراع بوتيرة التقدم

٧ - تشير الدلائل إلى أنه يتعين علينا أن نتصدى لثلاثة تحديات رئيسية بغية الإسراع بوتيرة التقدم في مجال فعالية المعونة:

٨ - الملكية الوطنية عنصر رئيسي - ستمسك حكومات البلدان النامية على نحو أقوى بزمام السياسات الإنمائية الخاصة بها، وستشرك برلماناتها ومواطنيها في صياغة تلك السياسات. وستدعمها البلدان المانحة باحترام أولويات البلدان، والاستثمار في مواردها البشرية وفي مؤسساتها، والاستعانة بنظمها بقدر أكبر في إيصال المعونة، وتحسين إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة.

٩ - بناء شراكات أكثر فعالية وشمولا - في السنوات الأخيرة، أخذ المزيد من الجهات الفاعلة في مجال التنمية - من بلدان متوسطة الدخل، وصناديق عالمية، وقطاع خاص، ومنظمات منبثقة عن المجتمع المدني - يقدم مساهمات متزايدة ويجلب خبرات قيّمة. وهذا أمر يخلق أيضا تحديات على صعيدي الإدارة والتنسيق. وستعمل كل الجهات الفاعلة في مجال التنمية معا في إطار شراكات أكثر شمولا بما يكفل لجهودنا الجماعية تأثير أقوى في مجال الحد من الفقر.

١٠ - يجب أن يكون إحراز النتائج الإنمائية - وتقديم بيانات صريحة عنها - في صميم كل ما نقوم به - يعلق المواطنون ودافعو الضرائب في جميع البلدان الآمال، أكثر من أي وقت مضى، على جني نتائج ملموسة من الجهود المبذولة في مجال التنمية. وسنبرهن على أن أعمالنا سيكون لها آثار إيجابية على حياة الناس. وسنكون مسؤولين أمام بعضنا بعضا وأمام برلماناتنا وهيئات الإدارة الخاصة بنا عن تحقيق هذه النتائج.

١١ - وما لم نتغلب على هذه العقبات التي تعوق الإسراع بوتيرة التقدم، لن نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا وسنفقد فرصا سانحة لتحسين أسباب معيشة الفئات الأشد ضعفا في العالم. ولذا فإننا نؤكد من جديد الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في إعلان باريس ونتفق، في برنامج عمل أكرا هذا، على تدابير محددة وقابلة للرصد من أجل التعجيل بالتقدم المحرز صوب الوفاء بتلك الالتزامات بحلول عام ٢٠١٠. ونلتزم بمواصلة الجهود المبذولة في مجالي الرصد والتقييم التي ستمكّننا من تقدير ما إذا كنا قد وفينا بالالتزامات التي اتفقنا عليها في إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، ومن معرفة إلى أي مدى تتحسن فعالية المعونة وتحقق تأثيرا أكبر في مجال التنمية.

تعزيز الملكية الوطنية لزمام التنمية

١٢ - ترسم البلدان النامية وتنفذ سياساتها الإنمائية الرامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد اتفقنا في إعلان باريس على أن هذه هي أولويتنا الرئيسية. ونحن نتخذ اليوم خطوات إضافية لتحويل هذا القرار إلى حقيقة واقعة.

سنوسع نطاق الحوار الدائر على المستوى القطري بشأن السياسات الإنمائية

١٣ - سنجري بشأن السياسات الإنمائية حوارا مفتوحا شاملا للجميع. وإننا نعترف بما للبرلمانات من دور حاسم ومسؤولية أساسية في كفالة الملكية الوطنية لعمليات التنمية. وتحقيقا لهذا الهدف، سنتخذ التدابير التالية:

(أ) ستتعاون حكومات البلدان النامية بشكل وثيق مع البرلمانات والسلطات المحلية في إعداد السياسات والخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصدها. وستشرك أيضا في هذه العملية منظمات المجتمع المدني.

(ب) ستدعم الجهات المانحة الجهود الرامية إلى زيادة قدرة كل الجهات الفاعلة في مجال التنمية – من برلمانات، وحكومات مركزية ومحلية، ومنظمات للمجتمع المدني، ومعاهد بحوث، ووسائل إعلام، وقطاع خاص – على الاضطلاع بدور نشط في الحوار بشأن السياسة الإنمائية، وبشأن الدور الذي تسهم به المعونة في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تنشدها البلدان.

(ج) ستحرص البلدان النامية والجهات المانحة على أن تُصمم السياسات والبرامج الإنمائية الخاصة بكل منها وأن تُنفذ بطرق تتسق مع التزاماتها المتفق عليها دوليا بشأن المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والأشخاص ذوي الإعاقة، والاستدامة البيئية.

ستعزز البلدان النامية قدرتها على قيادة التنمية وإدارتها

١٤ – ما لم تتوافر للبلدان النامية قدرات متينة – من مؤسسات ونُظم قوية وخبرات محلية – لن يكون بمقدورها أن تنهض بالمسؤولية عن عملياتها الإنمائية وأن تتولى إدارتها على الوجه الأكمل. وقد اتفقنا في إعلان باريس على أن الدول النامية هي التي تتحمل المسؤولية عن تنمية القدرات، وعلى أن الجهات المانحة تقوم بدور مساند، وعلى أن التعاون التقني هو وسيلة ضمن وسائل أخرى لتنمية القدرات. وستقوم البلدان النامية والجهات المانحة معا باتخاذ التدابير التالية من أجل تعزيز تنمية القدرات:

(أ) ستحدد البلدان النامية بصورة منهجية المجالات التي يتعين فيها تعزيز القدرة على أداء الخدمات وإيصالها على كل المستويات – من وطنية، ودون وطنية، وقطاعية، ومواضيعية – وعلى تصميم استراتيجيات كفيلة بتلبية الاحتياجات القائمة في هذه المجالات. وستعزز الجهات المانحة القدرات والمهارات الخاصة بها كي تكون أقدر على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية.

(ب) وسيخضع الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة في مجال تنمية القدرات للطلب، وسيصمم لدعم الملكية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن البلدان النامية والجهات المانحة سوف: '١' تشترك في اختيار أنشطة التعاون التقني وإدارتها؛ '٢' تشجع على الاستعانة بالموارد المحلية والإقليمية لدى توفير خدمات التعاون التقني، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

(ج) ستتعاون البلدان النامية والجهات المانحة على كل المستويات من أجل تشجيع التغييرات التشغيلية الكفيلة بتحسين فعالية الدعم المقدم في مجال تنمية القدرات.

سنعزز نظم البلدان النامية ونستعين بها على أوسع نطاق ممكن

١٥ - تعتمد التنمية الناجحة، إلى حد كبير، على قدرة الحكومة على تنفيذ سياستها وإدارة الموارد العامة عن طريق المؤسسات والنظم الخاصة بها. وقد التزمت البلدان النامية، في إعلان باريس، على تعزيز نظمها[٢] والتزمت الجهات المانحة بالاستعانة بتلك النظم على أوسع نطاق ممكن. لكن الدلائل تشير إلى أن البلدان النامية والجهات المانحة لا تؤديان ما هو مطلوب منهما للوفاء بهذه الالتزامات. فالتقدم المحرز في تحسين نوعية النظم القطرية يتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد لآخر؛ وحتى عندما تتوفر نظم قطرية جيدة النوعية فإن الجهات المانحة لا تستعين بها في أحيان كثيرة. ومع أن من المسلَّم به أن الاستعانة بالنظم القطرية يساعد على تنميتها. وعملا على تعزيز وزيادة الاستعانة بالنظم القطرية، سنتخذ التدابير التالية:

(أ) تتفق الجهات المانحة على الاستعانة بالنظم القطرية بوصفها الخيار الأول لبرامج المعونة التي تُساند أنشطة يديرها القطاع العام.

(ب) في حالة لجوء الجهات المانحة إلى خيار آخر وإلى اعتمادها على آلية من خارج النظم القطرية لإيصال المعونة (ويشمل ذلك الوحدات الموازية لتنفيذ المشاريع)، فإنها ستعلن على نحو شفاف السبب الذي دعاها إلى ذلك، وستعيد النظر في مواقفها على آجال منتظمة. وإذا تعذرت الاستعانة بالنظم القطرية، فإن الجهات المانحة ستضع ضمانات وتدابير إضافية من شأنها أن تقوي النظم والإجراءات القطرية لا أن تضعفها.

(ج) ستقِّيم البلدان النامية والجهات المانحة بصورة مشتركة نوعية النظم القطرية في إطار عملية تقودها البلدان باستخدام أدوات تشخيص تتفقان عليها. وإذا كانت النظم القطرية تتطلب مزيدا من التدعيم، فإن البلدان النامية ستبادر إلى تحديد أولويات وبرامج الإصلاح. وستساند الجهات المانحة هذه الإصلاحات وتقدم مساعدة من أجل تنمية القدرات.

(د) ستشرع الجهات المانحة على الفور في إعداد وطرح خطط شفافة للوفاء بما تعهدت به في إعلان باريس من التزامات تتعلق بالاستعانة بالنظم القطرية في جميع أشكال المساعدة الإنمائية؛ وتزويد الموظفين بإرشادات بشأن كيفية الاستعانة بهذه النظم؛ والتأكد من

(٢) تشمل هذه النظم، على سبيل المثال لا الحصر، نظم إدارة المالية العامة، والمشتريات، ومراجعة الحسابات، والرصد والتقييم، وتقدير الآثار الاجتماعية والبيئية.

أن الحوافز الداخلية تُشجع على الاستعانة بها. وستبادر إلى وضع هذه الخطط في صورتها النهائية بطريقة عاجلة.

(هـ) تستذكر الجهات المانحة وتؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدت بها في إعلان باريس بأن تقدم ٦٦ في المائة من المعونة وفقا لنهج قائمة على البرامج. وبالإضافة إلى ذلك ستسعى الجهات المانحة إلى توجيه ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدات المقدمة من حكومة إلى أخرى عن طريق النظم الاستئمانية القطرية، وذلك بجملة وسائل منها زيادة نسبة المساعدات المقدمة وفقا للنهج القائمة على البرامج.

بناء شراكات أكثر فعالية وشمولا من أجل التنمية

١٦ - تتعلق المعونة ببناء شراكات من أجل التنمية. وتزداد فعالية هذه الشراكات عندما تحشد بشكل كامل طاقات ومهارات وخبرات جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية - من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، وصناديق عالمية، ومنظمات للمجتمع المدني، وقطاع خاص. وعملا على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل بناء المستقبل، عقدنا العزم على إقامة شراكات تشمل هذه الجهات الفاعلة كافة.

سنحدّ من تفتت المعونة العالي التكلفة

١٧ - تتقلص فعالية المعونة حينما تكون هناك ازدواجية مفرطة في المبادرات، وخاصة على الصعيدين القطري والقطاعي. وسنحد من تفتت المعونة عن طريق تحسين التكامل بين جهود الجهات المانحة وتقسيم العمل بينها، بجملة وسائل منها تحسين توزيع الموارد داخل القطاعات، وداخل البلدان، وفيما بين البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية:

(أ) ستأخذ البلدان النامية زمام المبادرة في تحديد أنسب الأدوار التي يمكن أن تؤديها الجهات المانحة لدعم جهودها الإنمائية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والقطاعي. وستحترم الجهات المانحة أولويات البلدان النامية، وتكفل ألا تفضي الترتيبات الجديدة لتقسيم العمل إلى حصول أي بلد من البلدان النامية على قدر أقل من المعونة.

(ب) ستتعاون الجهات المانحة والبلدان النامية مع الفريق العامل المعني بفعالية المعونة من أجل وضع مبادئ الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتقسيم العمل الذي تقوده البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، ستوضع خطط تكفل تنسيق أنشطة التعاون الإنمائي بأفضل الأشكال. وسنُقيم التقدم المحرز في هذا الصدد اعتبارا من عام ٢٠٠٩.

(ج) وسنستهلُّ حوارا بشأن التقسيم الدولي للعمل بين البلدان قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(د) وسنسعى إلى معالجة قضية البلدان التي لا تحصل على معونات كافية.

سنضاعف القيمة الفعلية للمعونة مقابل قيمتها النقدية

١٨ - منذ الاتفاق على إعلان باريس في عام ٢٠٠٥، أحرزت الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقدما في تحرير معوناتها من الشروط. وقام عدد من الجهات المانحة بتحرير معوناتها بالفعل بشكل كامل من الشروط، ونحن نشجع الجهات الأخرى على أن تحذو حذوها. وسنواصل هذه الجهود ونعجِّل بها عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ستقوم الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوسيع نطاق التوصية التي أصدرتها اللجنة في عام ٢٠٠١ بشأن تحرير المعونة من الشروط ليشمل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لا تنتمي إلى مجموعة أقل البلدان نموا[٣] وستحسن هذه الجهات المانحة ما تقدمه من تقارير عن تنفيذ توصية اللجنة لعام ٢٠٠١.

(ب) ستضع كل جهة من الجهات المانحة خطة لمواصلة تحرير معونتها من الشروط إلى أقصى حد ممكن.

(ج) ستشجع الجهات المانحة الاستعانة بالمصادر المحلية والإقليمية في مجال المشتريات، بالحرص على الشفافية في إجراءاتها المتعلقة بالمشتريات، وبتمكين الشركات المحلية والإقليمية من التنافس في تقديم العطاءات. وسنستند إلى نماذج الممارسة الجيدة من أجل المساعدة على تحسين قدرة الشركات المحلية على التنافس بشكل ناجح على توريد المشتريات الممولة من المعونة.

(د) سنحترم اتفاقاتنا الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

---

(٣) توصية لجنة المساعدة الإنمائية المتعلقة بتحرير المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠١ تغطي ٣١ بلدا تعرف باسم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد اتفقت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في اجتماعها الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٨، على توسيع نطاق توصية عام ٢٠٠١ لتغطي البلدان الثمانية التي تشارك في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهي: بوليفيا وجمهورية الكونغو وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ونيكاراغوا وهندوراس.

نرحب بكل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية وسنتعاون معها

١٩ - ستزداد فعالية المساهمات التي تقدمها كل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية عندما يكون بمقدور البلدان النامية أن تدير هذه المساهمات وتنسقها. ونحن نرحب بالدور الذي يؤديه المساهمون الجدد، وسنحسن طرائق التعاون بين كل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

(أ) إننا نشجع جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، بما فيها الأطراف المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب، على أن تتخذ من مبادئ إعلان باريس مرجعا تستند إليه لدى توفير خدمات التعاون الإنمائي.

(ب) نعترف بالمساهمات التي تقدمها كل الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، ونعترف على وجه الخصوص بالدور الذي تؤديه البلدان المتوسطة الدخل، بوصفها مقدمة للمعونة ومتلقية لها على حد سواء. ونقر بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب وباتسامه بخصائص تميزه، ونعترف بأن للبلدان النامية خبرات يمكنها أن نتعلم منها. ونحث على المضي في تنمية التعاون الثلاثي.

(ج) للصناديق والبرامج العالمية إسهامها الهام في مجال التنمية. وتزداد فعالية البرامج التي تمولها عندما تتكامل مع الجهود الرامية إلى تحسين بيئة السياسات وإلى تقوية المؤسسات المنتمية إلى القطاعات التي تعمل فيها تلك الصناديق والبرامج. وإننا ندعو جميع الصناديق العالمية إلى دعم تملك البلدان لزمام التنمية، ومواءمة مساعداتها وتنسيقها على نحو استباقي، وتحقيق أفضل استفادة من أطر المساءلة المتبادلة، إلى جانب مواصلة تركيزها على تحقيق النتائج. ومع ظهور تحديات عالمية جديدة، ستكفل الجهات المانحة الاستعانة بالقنوات القائمة لإيصال المعونة، وستكفل تعزيز هذه القنوات إذا لزم الأمر، قبل إنشاء قنوات مستقلة جديدة، لأن ذلك يهدد بزيادة تفتت المعونة وتعقد التنسيق على المستوى القطري.

(د) نشجع البلدان النامية على حشد مبادراتها المتعلقة بالتعاون الدولي وعلى إدارتها وتقييمها بما يعود بالنفع على البلدان النامية الأخرى.

(هـ) يراعي التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التنمية احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة بين الشركاء في التنمية واحترام استقلاليتهم، والسيادة الوطنية، والتنوع الثقافي والهوية الثقافية، والمضمون المحلي. وهو يؤدي دورا هاما في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية ويشكل عنصرا قيِّما مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب.

سنعمق تشاركنا مع منظمات المجتمع المدني

٢٠ - سنعمق تشاركنا مع منظمات المجتمع المدني بوصفها أطرافا فاعلة، أصيلة ومستقلة، في مجال التنمية، تكمل جهودها جهود الحكومات والقطاع الخاص. ويحدونا حرص مشترك على أن تحقق المساهمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية كل ما تنطوي عليه من إمكانات. وتحقيقا لهذه الغاية:

(أ) سندعو منظمات المجتمع المدني إلى دراسة كيف يمكنها أن تطبق، من المنظور الخاص بها، مبادئ باريس المتعلقة بفعالية المعونة.

(ب) نرحب باقتراح منظمات المجتمع المدني بأن نشترك معها في عملية تتولى هي قيادتها ويسهم فيها أصحاب المصلحة المتعددون بهدف زيادة فعالية أنشطتها الإنمائية. وفي إطار تلك العملية، سنسعى إلى '١' تحسين التنسيق بين الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني والبرامج الحكومية؛ '٢' زيادة مساءلة منظمات المجتمع المدني عن النتائج؛ '٣' تحسين المعلومات المتعلقة بأنشطة منظمات المجتمع المدني.

(ج) سنعمل مع منظمات المجتمع المدني على إيجاد بيئة تساعد على زيادة مساهماتها في مجال التنمية إلى أقصى حد.

سنطوع سياسات المعونة لظروف البلدان ذات الأوضاع الهشة

٢١ - في إعلان باريس، اتفقنا على أن مبادئ فعالية المعونة تنطبق بالقدر نفسه على التعاون الإنمائي مع البلدان ذات الأوضاع الهشة، التي تشمل البلدان الخارجة من النزاعات، ولكن مع ضرورة تطويع هذه المبادئ للبيئات التي تعاني من ضعف القدرات على امتلاك زمام الأمور أو ضعف الإمكانات. وبعد ذلك، تم الاتفاق على مبادئ العمل الدولي الفعال في الدول والأوضاع الهشة. وعملا على تحسين فعالية المعونة في هذه البيئات، سنتخذ التدابير التالية:

(أ) ستجري الجهات المانحة تقييمات مشتركة بشأن الحوكمة والقدرات، وتدرس أسباب النزاع والهشاشة وانعدام الأمن، مع إشراك سلطات البلدان النامية وأصحاب المصلحة على أوسع نطاق ممكن.

(ب) على المستوى القطري، ستتدارس الجهات المانحة والبلدان النامية مجموعة من الأهداف الواقعية لبناء السلام والدولة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والهشاشة وتساعد على ضمان حماية النساء ومشاركتهن، وستتفق عليها. وستسترشد هذه العملية بالحوار الدولي الدائر بين الشركاء والجهات المانحة بشأن هذه الأهداف التي تعتبر شروطا مسبقة للتنمية.

(ج) ستدعم الجهات المانحة تنمية القدرات على نحو منسق يستجيب للطلب ويلائم الاحتياجات، بما يضمن أداء الدولة لوظائفها الأساسية وتحقيق انتعاش مبكر ومطرد. وستتعاون مع البلدان النامية في وضع تدابير مؤقتة ذات تسلسل مناسب يفضي إلى إنشاء مؤسسات محلية مستدامة.

(د) ستسعى الجهات المانحة إلى وضع طرائق تمويل مرنة وسريعة وطويلة الأجل، ترتكز على تجميع الموارد عند الاقتضاء، وذلك من أجل '١' الربط بين مراحل المعونة الإنسانية، والمعونة لأغراض الإنعاش، والمعونة الإنمائية الأطول أجلا؛ '٢' مساندة الاستقرار، وبناء السلام الشامل للجميع، وإقامة دول تتمتع بالكفاءة وتخضع للمساءلة وتتميز بسرعة الاستجابة. وستشجع الجهات المانحة، في تعاونها مع البلدان النامية، الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الأخرى.

(هـ) سترصد الجهات المانحة والبلدان النامية، على المستوى القطري وعلى أساس طوعي، تنفيذ مبادئ العمل الدولي الفعال في الدول والأوضاع الهشة، وستطلع بعضها بعضا على نتائج هذا الرصد في إطار التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ إعلان باريس.

تحقيق النتائج في مجال التنمية والمساءلة عن ذلك

٢٢ - ستكون الآثار التي تخلفها جهودنا الجماعية على حياة الفقراء هي الفيصل في الحكم على جدوى هذه الجهود. ونعترف بأن زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد الإنمائية - من محلية وخارجية - تمثل محركا قويا للتقدم.

سنركز على تحقيق النتائج

٢٣ - سنحسن إدارتنا للنتائج عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ستحسن البلدان النامية نوعية رسم السياسات وتنفيذها وتقييمها عن طريق الارتقاء بنظم المعلومات ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس، والمنطقة، والمركز الاجتماعي الاقتصادي.

(ب) ستعمل البلدان النامية والجهات المانحة على وضع أدوات لإدارة النتائج تكون فعالة من حيث التكلفة لتقييم أثر السياسات الإنمائية وتطويعها عند الضرورة. وسننسق ونربط بشكل أفضل بين شتى مصادر المعلومات، بما فيها نظم الإحصاء الوطنية، ونظم الميزنة والتخطيط والرصد، وعمليات التقييم التي تقودها البلدان بشأن أداء السياسات.

(ج) وستوائم الجهات المانحة أنشطة الرصد الخاصة بها مع نظم المعلومات القطرية. وستدعم القدرات الإحصائية ونظم المعلومات الوطنية في البلدان النامية، بما تشمله من قدرات ونظم تتعلق بإدارة المعونة، وستوظف الاستثمارات لتدعيمها.

(د) وسنعزز الحوافز التي تشجع على تحسين فعالية المعونة. وسنستعرض ونعالج بشكل منهجي العوائق القانونية أو الإدارية التي تعترض سبيل تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بفعالية المعونة. وستُولي الجهات المانحة مزيدا من العناية لتفويض سلطات كافية إلى المكاتب القطرية، ولتغيير الحوافز التنظيمية والحوافز المقدمة إلى الموظفين بهدف تشجيع السلوكيات المتفقة مع مبادئ فعالية المعونة.

سنعزز المساءلة والشفافية أمام جماهيرنا عن النتائج المحرزة

٢٤ - الشفافية والمساءلة عنصران جوهريان لإحراز النتائج في مجال التنمية. وهما تقعان في صميم إعلان باريس الذي اتفقنا فيه على أن تصبح البلدان والجهات المانحة مسؤولة بقدر أكبر أمام بعضها بعضا وأمام مواطنيها. وسنواصل هذه الجهود عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

(أ) سنحسن شفافية المعونة. وستيسر البلدان النامية الرقابة البرلمانية بتطبيق قدر أكبر من الشفافية في إدارة المالية العامة، ويشمل ذلك الكشف علنا عن الإيرادات والميزانيات والنفقات والمشتريات وتقارير مراجعة الحسابات. وستكشف الجهات المانحة علنا عن معلومات منتظمة ومفصلة ومحدَّثة تتعلق بحجم الموارد وتوزيعها، وتتعلق كذلك بنتائج الإنفاق الإنمائي، عند توافرها، من أجل تمكين البلدان النامية من إعداد الميزانيات وتطبيق القواعد المحاسبية ومراجعة الحسابات بمزيد من الدقة.

(ب) وسنكثف الجهود التي نبذلها كي نكفل - كما اتفق على ذلك في إعلان باريس - إجراء استعراضات تقييمية مشتركة بحلول عام ٢٠١٠ في جميع البلدان التي أقرت الإعلان. وستستند هذه الاستعراضات إلى النظم القطرية للإبلاغ عن النتائج وإلى نظم المعلومات القطرية، المستكملة ببيانات توفرها الجهات المانحة وبأدلة مستقلة موثوق بها. وستسترشد بما يستجد من ممارسات جيدة بفضل تشديد الرقابة البرلمانية وزيادة مشاركة المواطنين. وسنكون بذلك مسؤولين أمام بعضنا بعضا عما اتفقنا عليه من نتائج، تتسق مع سياسات البلدان في مجالي التنمية والمعونة.

(ج) وعملا على استكمال الاستعراضات التقييمية المشتركة المنفذة على المستوى القطري والتشجيع على تحسين الأداء، ستقوم البلدان النامية والجهات المانحة، بصورة مشتركة، باستعراض وتعزيز الآليات الدولية القائمة في مجال المساءلة، بما في ذلك استعراضات الأقران بمشاركة البلدان النامية. وسنستعرض الاقتراحات المتعلقة بتعزيز الآليات قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

(د) ويقتضي الاستخدام الفعال والكفؤ للتمويل الإنمائي أن تبذل الجهات المانحة والبلدان الشريكة على حد سواء كل ما في وسعها لمكافحة الفساد. وستحترم الجهات المانحة والبلدان النامية المبادئ التي اتفقت عليها، بما فيها المبادئ المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وستتصدى البلدان النامية للفساد عن طريق تحسين أساليب التحقيق وسبل الانتصاف القانوني والمساءلة والشفافية في مجال استخدام الأموال العامة. وستتخذ الجهات المانحة خطوات في بلدانها ذاتها لمكافحة أعمال الفساد التي يرتكبها الأفراد أو الشركات، ولتعقب الموارد التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع وتجميدها واستعادتها.

سنواصل تغيير طابع المشروطية من أجل دعم الملكية الوطنية

٢٥ - عملا على تعزيز الملكية الوطنية وتحسين إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة، اتفقت الجهات المانحة في إعلان باريس على أنها ستستمد شروطها، كلما أمكن، من السياسات الإنمائية الخاصة بالبلدان النامية ذاتها. وإننا نؤكد من جديد التزامنا بهذا المبدأ وسنواصل تغيير طابع المشروطية عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ستتعاون الجهات المانحة مع البلدان النامية من أجل الاتفاق على مجموعة محدودة من الشروط بالاستناد إلى استراتيجيات التنمية الوطنية. وسنقيّم بصورة مشتركة أداء الجهات المانحة والبلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها.

(ب) واعتبارا من الآن، ستعلن الجهات المانحة والبلدان النامية، بصفة منتظمة، عن جميع الشروط المتعلقة بالمدفوعات.

(ج) وستتعاون البلدان النامية والجهات المانحة على المستوى الدولي في استعراض وتوثيق ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالمشروطية بغية تعزيز الملكية الوطنية وغيرها من مبادئ إعلان باريس عن طريق التركيز بقدر أكبر على المشروطية المنسقة القائمة على النتائج. وستولي العناية لمساهمة المجتمع المدني.

سنعزز إمكانية التنبؤ بالمعونة في الأجل المتوسط

٢٦ - في إعلان باريس، اتفقنا على ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة لتمكين البلدان النامية من تخطيط برامجها الإنمائية وإدارتها بطريقة فعالة في الأجلين القصير والمتوسط. وعملا على تحسين إمكانية التنبؤ بالمعونة سنتخذ، على سبيل الأولوية، التدابير التالية:

(أ) ستعزز البلدان النامية عمليات تخطيط الميزانية التي تتعلق بإدارة الموارد المحلية والخارجية، وستحسن الروابط بين النفقات والنتائج في الأجل المتوسط.

(ب) واعتبارا من الآن، ستقدم الجهات المانحة معلومات كاملة ومحدثة عن الالتزامات السنوية والمدفوعات الفعلية، لكي تتمكن البلدان النامية من أن تسجل بشكل دقيق جميع تدفقات المعونة في تقديرات ميزانياتها وفي النظم المحاسبية الخاصة بها.

(ج) واعتبارا من الآن، ستزود الجهات المانحة البلدان النامية بمعلومات منتظمة ومحدثة عن خططها المتجددة المتعلقة بالإنفاق و/أو التنفيذ المرتقب على مدى فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، مع موافاتها بتقدير إرشادي على الأقل لمخصصات الموارد التي تستطيع البلدان النامية أن تدرجها في أطر تخطيطها وأطر اقتصادها الكلي المتوسط الأجل. وستعالج الجهات المانحة أي معوقات تعترض سبيل توفير هذه المعلومات.

(د) وستتدارس البلدان النامية و الجهات المانحة معا على المستوى الدولي السبل الكفيلة بأن تحسن بقدر أكبر إمكانية التنبؤ بالمعونة في الأجل المتوسط، بما في ذلك عن طريق وضع أدوات لقياسها.

التطلع إلى المستقبل

٢٧ - إن الإصلاحات التي نتفق عليها اليوم في أكرا ستقتضي دعما سياسيا مستمرا على أرفع مستوى، وضغطا يمارسه الأقران، وأنشطة منسقة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ولكي نحقق هذه الإصلاحات، نجدد التزامنا بالمبادئ والأهداف المحددة في إعلان باريس، وسنواصل تقييم التقدم المحرز في تنفيذها.

٢٨ - وسيقتضي الأمر تطويع الالتزامات التي نتفق عليها اليوم مع ظروف شتى البلدان - بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، والدول الصغيرة، والبلدان ذات الأوضاع الهشة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع البلدان النامية على أن تضع - بدعم فعال من الجهات المانحة - خطط عمل قطرية تتضمن اقتراحات ذات آجال زمنية محددة وقابلة للرصد من أجل تنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا.

٢٩ - ونتفق على ضرورة أن يفي كل منا، بحلول عام ٢٠١٠، بالالتزامات التي تعهدنا بها في باريس ثم اليوم في أكرا بشأن فعالية المعونة، وعلى ضرورة أن نمضي إلى ما هو أبعد من هذه الالتزامات كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا. ونتفق على تدارس واستلهام الأفكار

والمبادرات الكثيرة القيّمة التي قُدمت في هذا المنتدى الرفيع المستوى. ونتفق على أن تحديات من قبيل تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية والوقود تؤكد أهمية تطبيق مبادئ فعالية المعونة. وبغية التصدي للأزمة الغذائية، سنبلور وننفذ ، بطريقة سريعة وفعالة ومرنة، الشراكة العالمية للزراعة والأغذية.

٣٠ - ونطلب إلى الفريق العامل المعني بفعالية المعونة أن يواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيُعقد في عام ٢٠١١. ونسلّم بالحاجة إلى الاضطلاع بعمل إضافي من أجل تحسين المنهجية المتبعة في مجال فعالية المعونة والمؤشرات التي ترصد التقدم المحرز في هذا الصدد. وفي عام ٢٠١١، سننفذ جولة الرصد الثالثة التي ستبين لنا ما إذا كنا قد حققنا أهداف عام ٢٠١٠ التي اتفقنا عليها في باريس في عام ٢٠٠٥[٤]. وبغية إنجاز هذا العمل، سيتعين علينا أن نستحدث عمليات مؤسسية تتيح إقامة شراكة تضامنية ومتكافئة مع البلدان النامية وإشراك أصحاب المصلحة.

٣١ - وإننا ندرك أن فعالية المعونة جزء لا يتجزأ من برنامج تمويل التنمية الأوسع نطاقا. ولكي نحقق النتائج الإنمائية المنشودة والأهداف الإنمائية للألفية، يتعين علينا أن نفي بالتزاماتنا المتعلقة بنوعية المعونة وبحجمها سواء بسواء. ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن ينقل استنتاجات هذا المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في نيويورك في موعد لاحق من هذا الشهر، وإلى الاجتماع الاستعراضي لتمويل التنمية الذي سيُعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ونرحب بالإسهام الذي يقدمه منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الحوار الدولي، وفي المساءلة المتبادلة بشأن قضايا المعونة. وندعو الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة إلى مواصلة دعم قدرات البلدان النامية على الإدارة الفعالة للمساعدة الإنمائية.

٣٢ - وإننا لنعقد العزم اليوم، بإصرار أقوى من أي وقت مضى، على أن نعمل معا على مساعدة بلدان العالم بأسره على بناء المستقبل الناجح الذي ننشده جميعا - مستقبل قائم على الالتزام المشترك بالتغلب على الفقر، مستقبل لا يعتمد فيه أي بلد من البلدان على المعونة.

---

(٤) ستتاح هذه المعلومات من أجل المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيُعقد في عام ٢٠١١، وستتاح معها تقييمات المرحلة الثانية الشاملة لتنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا حتى عام ٢٠١٠. وستولى العناية أيضا لتحسين وتطوير سبل تبادل المعلومات المتعلقة بفعالية المعونة ضمانا لنجاح التنمية في الأجل الطويل ولحشد تأييد عام واسع لها.